CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/18/16
1 May 2014

ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع الثامن عشر
مونتريال، 23-28 يونيه/حزيران 2014

البند 9-6 من جدول الأعمال المؤقت*

الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي: إدارة لحوم الطرائد والحياة البرية المستدامة

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولاً- مقدمة

1- رحب مؤتمر الأطراف، في مقرره 25/11 بالتوصيات المنقحة الصادرة عن فريق الاتصال المعني بلحوم الطرائد باعتبارها مكملة محتملة لمبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي فيما يتعلق بإدارة الحياة البرية المستدامة في البلدان المدارية ودون المدارية، ودعا الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى الاستفادة منها (الفقرتان 11 و 13أ). وطلب مؤتمر الأطراف، في نفس المقرر، إلى الأمين التنفيذي أن يتصل بالمنظمات المعنية بغرض تيسير إقامة شراكة تعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية مع التركيز في اول المر على لحوم الطرائد (الفقرة 15(و))، في وقت مبكر.

2- وطُلب إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة 15(أ)من نفس المقرر، رهناً بتوافر الموارد المالية، تقديم الدعم لمبادرات بناء القدرات على إدارة الحياة البرية من خلال الإستخدام العرفى المستدام بمشاركة كاملة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية وأن يستكشف الفرص لإضفاء الطابع التجاري العادل والمنصف على السلع والمنتجات المستمدة من الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، تحت إدارة المجتمعات الأصلية والمحلية.

3- وطلب مؤتمر الأطراف كذلك إلى الأمين التنفيذي أن ييسر تبادل المعلومات والخبرات بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية، بما في ذلك المبادرات والإجراءات والخبرات المتوافرة لدى المجتمعات الأصلية والمحلية (الفقرة 15(ج)).

4- وتوفر هذه المذكرة تحديثاً بشأن إقامة الشراكة التعاونية المعنية بإدارة الحياة البرية المستدامة وعملها، بالقسم الثالث، وبشأن الأنشطة التعاونية الأخرى التي تضطلع بها الأمانة، بالقسم الرابع. ويقدم القسم الخامس تجميعاً لخبرات الأطراف فيما يتعلق بإدارة الحياة البرية المستدامة، بما في ذلك المبادرات والإجراءات والخبرات ذات الصلة المتوافرة لدى المجتمعات الأصلية والمحلية بشأن الاستخدام العرفي المستدام وفرص تطبيق الطابع التجاري العادل والمنصف للسلع والمنتجات المستمدة من الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

5- وسيجري إبلاغ الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف بالتقدم المُحرزفى إدارة الحياة البرية المستدامة ولاسيما إدارة أنواع لحوم الطرائد والاستخدام العرفي المستدام والاحتياجات ذات الصلة ببناء القدرات حسب الطلب الوارد في الفقرتين 15(د) و(هـ) من المقرر 25/11.

ثانياً- معلومات أساسية

6- يمثل الاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي هدفاً من الأهداف الثلاثة للاتفاقية ،وتجري معالجته في المادة 10 التي تطلب من الأطراف اعتماد تدابير ذات صلة باستخدام التنوع البيولوجي لتجنب التأثيرات على هذا التنوع أو التقليل منه إلى أدنى حد ممكن. وتعرف المادة 2 من الاتفاقية الاستخدام المستدام بأنه "استخدام مكونات التنوع البيولوجي بطريقة ومعدل لا يؤديان إلى تقلص التنوع البيولوجي في المدى الطويل ومن ثم المحافظة على إمكانياته على تلبية احتياجات وطموحات الأجيال الحالية والمقبلة".

* UNEP/CBD/SBSTTA/18/1.

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

7- وتتعلق مختلف أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي بصورة وثيقة بمسألة إدارة الحياة البرية المستدامة:

(أ) يؤكد الهدف 12 من أهداف أيتشى للتنوع البيولوجي على حفظ الحياة البرية " بحلول عام 2020 منع انقراض الأنواع المهددة المعروفة وتحسين وإدامة حالة حفظها ولا سيما بالنسبة للأنواع الأكثر تدهورا"،

(ب) يبرز الهدف 14 من أهداف أيتشى للتنوع البيولوجي دور الحياة البرية في الأمن الغذائي وسُبل المعيشة، ومقاومة النظم الإيكولوجية والصحة البشرية: " بحلول عام 2020 استعادة وصون النظم الإيكولوجية التي توفر الخدمات الأساسية بما في ذلك الخدمات المرتبطة بالمياه وتسهم في الصحة وسُبل العيش والرفاهة، مع مراعاة احتياجات النساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء". ويعترف الهدف بأن الحياة البرية تتعلق بصورة خاصة بالكثير من أشد سكان العالم فقراً والفئات المستضعفة في العالم، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الأساسية. فعلى سبيل المثال، توفر الحيوانات المحلية بروتين اللحوم، وتوفر الأشجار المحلية الوقود، وتوفر النباتات والحيوانات مكونات العقاقير الطبية التقليدية. وتشكل الأنواع أيضاً، في المناظر الطبيعية المترابطة عنصراً رئيسياً يضمن النظم الإيكولوجية التي تتسم بالسلامة، والمقاومة، والإنتاجية،

(ج) ويركز الهدف 18 من أهداف أيتشى للتنوع البيولوجي على الاستخدام المستدام العرفي ودور المعارف التقليدية: "ت بحلول عام 2020 إحترام المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، واستخدامها المألوف للموارد البيولوجية، على أن يخضع ذلك للتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة والمدرجة والمنعكسة بصورة كاملة في تنفيذ الاتفاقية بمشاركة كاملة وفعالة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية على جميع المستويات ذات الصلة"،

(د) وتتعلق أهداف أيتشى للتنوع البيولوجي بخفض الأخطار التي تتعرض لها الحياة البرية مثل الهدفين 5 و7: " بحلول عام 2020 يخفض معدل فقدان جميع الموائل الطبيعية بما في ذلك الغابات بمقدار النصف على الأقل والوصول بها حيثما يكون ممكناً إلى الصفر، وإجراء خفض كبير في تدهور وتفتيت الموائل الطبيعية" ويجري بحلول عام 2020 إدارة المناطق الخاضعة للزراعة وتربية الأحياء المائية والغابات بصورة مستدامة لضمان حفظ التنوع البيولوجي:

(هـ) ويعالج والهدفان 2 و4 من أهداف أيتشى للتنوع البيولوجي أيضاً الاستهلاك المستدام في سياق الأسواق: "بحلول عام 2020، كحد أقصى، إدراج قيم التنوع البيولوجي في التنمية الوطنية والمحلية واستراتيجيات وعمليات التخطيط المتعلقة بالحد من الفقر ، ويجرى إدماجها ، حسب مقتضى الحال ،في الحسابات الوطنية ، ونظم الإبلاغ"، "تكون الحكومات وقطاعات الأعمال وأصحاب المصلحة قد اتخذت، بحلول عام 2020، كحد أقصى، خطوات لتحقيق خطط الإنتاج والاستهلاك المستدامين أو تكون قد نفذت هذه الخطط وأبقت تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية ضمن الحدود الإيكولوجية الآمنة".

8- وتتضمن المقررات ذات الصلة الأخرى الصادرة عن مؤتمر الأطراف المقرر 12/7 الذي يتضمن مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وجري إبراز أهمية إدراج الاستخدام المستدام العرفي للتنوع البيولوجي في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الفقرة 8 من 14/11 واو.

9- وإعمالا للفقرة 2 من 14/11 واو، قدم الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) خلال اجتماعه الثامن، عنصراً جديداً في برنامج عمله المتعلق بالمادة 10(ج) وأعد مشروع خطة عمل بشأن الاستخدام المستدام العرفي للتنوع البيولوجي، بالاعتماد من جانب مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه الثاني عشر (التوصية 2/8). ويتضمن مشروع خطة العمل أربعة أقسام: الأهداف والمبادئ العامة، واعتبارات الفائدة والمبررات الخاصة. كما أوضح العناصر الخاصة بالمرحلة الأولى من مشروع خطة العمل والتي تتضمن ثلاثة أهداف وهدفين فرعيين والعناصر الفاعلة الرئيسية والإجراءات المحتملة، والنطاقات الزمنية للتنفيذ على مراحل والمؤشرات الممكنة ووسائل التحقق. ويمكن أن توفر الإجراءات الواردة في مشروع الخطة الاستنارة والدعم للمبادرات الخاصة بالإدارة المستدامة العرفية للحياة البرية من خلال تحديد أفضل الممارسات لتعزيز وتفعيل المشاركة الكاملة والفعالة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية في ممارسات الإدارة المتعلقة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي ولاسيما أنواع لحوم الطرائد. وسوف يضمن ذلك، مثلاً، إدراج المعارف التقليدية بشأن دور لحوم الطرائد في النظم الغذائية والثقافات الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية.

ثالثاً- الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية

10- أُنشئت الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية[1] إعمالاً للفقرة 15(و) من المقرر 25/11. وهي عبارة عن رابطة طوعية للمنظمات الدولية[2] التي لديها ولايات وبرامج واسعة النطاق لتعزيز الاستخدام المستدام لموارد الحياة

([1]) www.fao.org/forestry/wildlife-partnership

([2]) تتألف الشراكة التعاونية للإدارة المستدامة للحياة البرية من 12 عضوا هى الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجى ، والمجلس الدولى لقنص الطرائد وحفظ الحياة البرية، ومركز البحوث الحرجية الدولية ، وإتفاقية التجارة الدولية فى الأنواع المهددة بالإنقراض من مجموعات الحيوانات والنباتات البرية ، وإتفاقية الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، ومنظمة الأغذية والزراعة ،والمنتدى الدولى للسكان الأصليين المعنى بالتنوع البيولوجى، والإتحاد الدولى لحفظ الطبيعة،

البرية وحفظها. وتوفر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خدمات الأمانة للشراكة. والرئيس الحالي للشراكة هو الأمين التنفيذي للاتفاقية المتعلق بالتنوع البيولوجي. وتتمثل مهمة الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية في زيادة التعاون والتنسيق فيما بين أعضائها لتعزيز الإدارة المستدامة للحياة البرية الفقارية الأرضية في جميع الكتل البيولوجية والمناطق الجغرافية للإسهام في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وفي الأمن الغذائي، سبل المعيشة، والرفاهة الخاصة بالبشر.وتوفر منبراً لمعالجة قضايا إدارة الحياة البرية التي تتطلب استجابات وطنية وفوق الوطنية.

11- وقد اشترك في عقد الاجتماع الأول للشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في 10 مارس/آذار 2013 في بانكوك على هامش الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المعنية المتعلقة بالتجارة الدولية في الأنواع المعرضة للخطر الحيوانات والنباتات البرية. وقد نظر الاجتماع في اختصاصات الشراكة، بما في ذلك الإجراءات التشغيلية وخطة عمل خاصة بالفترة 2013-2014 بما في ذلك الأنشطة والمشروعات المحتملة خلال هذه الفترة.[3]

12- وعُقد الاجتماع الثاني للشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية في الفترة من 30 سبتمبر/أيلول إلى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2013 في ويندهوك على هامش الدورة التاسعة عشرة للجنة الغابات والحياة البرية في أفريقيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. واعتمدت الشراكة خطة عملها المشتركة للفترة 2013-2014 لتنسيق الأنشطة فيما بين أعضائها ومواصلة إشراك ممثلين من المجتمعات الأصلية والمحلية وتجميع ونشر أفضل الممارسات لتحسين الفهم بالإدارة المستدامة للحياة البرية. وسوف تركز الشراكة، خلال الفترة 2013-2014 على المجالات المواضيعية التالية:

(أ) الحياة البرية، والأمن الغذائي وسُبل المعيشة (الهدف: توفير المعارف والدعم المُعزز للأعضاء والبلدان لمعالجة لحوم الطرائد وغير ذلك من القضايا ذات الصلة بالحياة البرية، والأمن الغذائي، وسُبل المعيشة المستدامة)،

(ب) الصراع بين البشر والحياة البرية (الأهداف: تحسين الفهم بالأسباب المباشرة والكامنة في الصراع بين البشر والحياة البرية في مختلف أقاليم العالم مع التركيز على الحياة البرية الفقارية الأرضية الكبيرة، ونشر آليات التصدي الناجحة)،

(ج) القنص غير القانوني/غير المستدام (الأهداف: تحديد وترويج الاستراتيجيات والسياسات ونظم الإدارة الناجحة التي تسهم في الحد من القنص غير القانوني ويمكن أن توفر حوافز لدعم جهود مكافحة الانتهاكات).

13- وجرى أيضاً تحديد أهداف الشراكة واستراتيجياتها للتوعية خلال اجتماعها الثالث.وارتكازاً على عناصر استراتيجية التوعية، صدرت الرسالة المشتركة الأولى بين الأعضاء في الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية أثناء الاحتفال باليوم العالمي للحياة البرية في 3 مارس/آذار 2014.

14- وعُقد الاجتماع الثالث للشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية من 23 إلى 24 أبريل/نيسان 2014 في ميلانو، إيطاليا على هامش الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للمجلس الدولي المعني بالطرائد وحفظ الحياة البرية ومؤتمر القمة العالمي "بشأن الصيادون يتحدون ضد الجرائم التي تُتخذ ضد الحياة البرية". وجرت مناقشة المبادرات المرتبطة بالمجالات المواضيعية المشار إليها في الفقرة 12 مع التركيز على مساهمات الأعضاء والاحتياجات من الموارد. فقد اتفق مثلاً على كتاب المعلومات عن لحوم الطرائد باعتباره مبادرة من الشراكة لاحتمال إصداره خلال المؤتمر العالمي للمتنزهات التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في سيدني من 12 إلى 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وتشمل المبادرات الأخرى مبادرة مصطلحات الحياة البرية، وتقرير تقييمي بشأن المساهمة الاقتصادية للإدارة المستدامة للحياة البرية في الاقتصاديات وسُبل المعيشة المحلية، وسلسلة من نشرات الوقائع بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية.وعلاوة على ذلك اقترحت مبادرات جديدة لتحسين إدارة معلومات وتقدير قيم وإدارة الحياة البرية وموارد الحياة البرية ومساهماتها في تحقيق أهداف أيتشى للتنوع البيولوجي. كما انضم مركز التجارة الدولي إلى الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية كعضو جديد في أبريل/ نيسان 2014.

رابعاً- الأنشطة التعاونية الأخرى

15- وتعاون الأمين التنفيذي مع هيئات الغابات الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للبرنامج من خلال المشاركة في الدورة التاسعة عشر لهيئة الغابات والحياة البرية الأفريقية، والدورة الواحدة والعشرين لهيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى. ومن المتوقع أن يسهم عمل المتابعة مع إدارة الغابات في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تحقيق طائفة من أهداف أيتشى للتنوع البيولوجي وخاصة الأهداف 4، 5، 7، 11، 15 و18.

16- وإعمالاً للفقرة 12 من المقرر 25/11 استكشفت أمانتا الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاتفاقية المعنية بالتجارة

والإتحادالدولى لمنظمات البحوث الحرجية ، والصندوق العالمى للحياة البرية التابع للإتحاد الولى لحفظ الطبيعة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان . وقد إنضم مركز التجارة الدولى للشراكة التعاونية إعتبارا من ابريل/ نيسان 2014

(3) www.fao.org/forestry/wildlife-partnership/en

الدولية في الأنواع المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، الفرص لتعزيز التعاون بشأن الأنشطة ذات الصلة بلحوم الطرائد. وفي إطار هذه الاتفاقية، يسترشد هذا العمل بالدرجة الأولى بقرار المؤتمر 13-11 بشأن لحوم الطرائد الذي اعتمد خلال الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية عام 2004 ولم ينقح منذ ذلك الوقت. وأصدر مؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقية خلال اجتماعه السادس عشر من خلال المقرر 16-149 تعليماته للجنة التوجيهية، بمساعدة الأمانة، وبالتشاور مع الأطراف المعنية، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والاتفاقية المتعلقة بحفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وبرامج الأمم المتحدة المعنية والأطراف ذات الصلة، واللجان المعنية بالحيوانات والنباتات ،حسب مقتضى الحال، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والخبراء وأصحاب المصلحة الآخرين بمراجعة قرار المؤتمر 13-11 بشأن لحوم الطرائد مع مراعاة المقررات والإرشادات التي وضعت في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ونتائج الاجتماع المشترك بين الاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية بالأصناف المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية/الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن لحوم الطرائد ومصادر المعلومات ذات الصلة للنظر من جانب الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية بالأصناف المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية.

17- ومن المتوقع أن تشكل اللجنة التوجيهية للاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية بالأصناف المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، خلال اجتماعها الخامس والستين المقرر عقده من 7 إلى 11 يوليه/تموز 2014 في جنيف، فريق عامل لاستعراض قرار المؤتمر 15-11.وتبدأ اللجنة التوجيهية أيضاً استعراضها للقرار 13-4 (قرار الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف) بشأن حفظ القرود الكبيرة والتجارة بها. ويوجه المقرر 16-67 اللجنة التنفيذية إلى أن تستعرض، بمساعدة الأمانة وبالتشاور مع الأطراف المعنية ، برنامج المحافظة على بقاء القرود الكبيرة، الاتفاقية المعنية بحفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة المعنية بالحيوانات، والهيئات الأخرى حسب مقتضى الحال، هذا المقرر بصدد وضع آلية للإبلاغ عن التجارة غير القانونية وأن تقدم ملخصاً بمشاوراتها وتوصياتها إلى الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية بالأصناف المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية. وسوف تسهم أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالمعلومات عن التطورات الأخيرة لحفظ القرود الكبيرة والتجارة بها، والارتكاز على المعلومات المقدمة من الأطراف من خلال تقريرها الوطني الخامس تعديل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغير ذلك من المصادر. وقد أبلغت تلك البلدان[4]، حتى 14 ابريل/نيسان 2014 عن حالة القرود الكبيرة في تقارير الوطنية الخامسة.

خامساً- الخبرات بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية والمبادرات الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية

ألف - خبرات الأطراف استناداً إلى التقارير الوطنية الخامسة والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

18- وفي وقت الإعداد، جرى استعراض 41تقريراً وطنياً خامساً للأمانة[5]. وأشار عشرة أطراف[6] بصورة صريحة إلى قضايا لحوم الطرائد[7]، ووصف 24 طرفا[8] الممارسات ذات الصلة لحفظ الحياة البرية وإدارتها ، وأبلغ 21طرفاً عن القنص غير القانوني وتحديات ذات الصلة بالانتهاكات وما يرتبط بذلك من أخطار نتيجة لفقدان الموائل وتفتيتها، والأنواع الغازية ضمن جملة أمور[9].

19- فعلى سبيل المثال أبرز التقرير الوطني لإكوادور حالة الحياة البرية مشيراً إلى أن هناك 530نوعاً من الفقاريات الأرضية لديه تتعرض لفئة أو أخرى من الأخطار. ولدى مقارنة هذا الرقم بما ورد في التقرير الوطني الرابع لإكوادور المقدم

([4]) تشمل البلدان بوروندي، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وماليزيا، وأوغندا.

([5]) بلجيكا، بوروندي، الكاميرون، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار ، كوبا، الدانمرك، دومينيكا، إكوادور، ألمانيا، الهند، العراق، إيطاليا، اليابان، مدغشقر، ماليزيا، مولدوفا، منغوليا، ميانمار ، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، نيوي، باكستان، بالاو، بولندا، رواندا، السنغال، جزر القمر، الصومال، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السودان، السويد، أوغندا.

([6]) الكاميرون، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، إكوادور، مدغشقر، نيجيريا، رواندا، الصومال، أوغندا.

([7]) عرف فريق الاتصال المعني بلحوم الطرائد قنص لحوم الطرائد (أو اللحوم البرية) بأنه حصاد الحيوانات البرية في الغابات المدارية ودون المدارية للأغراض الغذائية وغير الغذائية بما في ذلك الاستخدام الطبي.

([8]) بلجيكا، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، الدانمرك، إكوادور، ألمانيا، الهند، اليابان، مدغشقر، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، هولندا، باكستان، جزر القمر، الصومال، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السودان، السويد، أوغندا.

([9]) الكاميرون، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، إكوادور، الهند، العراق، مدغشقر، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيوي، باكستان، جمهورية مولدوفا، جزر القمر، جنوب أفريقيا، السودان، أوغندا.

للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فإن 154نوعاً إضافياً قد تعرضت خلال السنوات الأربعة الماضية لنوع أو آخر من الأخطار. كما أبلغت جنوب أفريقيا عن برنامجها الخاص بالأنواع المعرضة للانقراض، حيث كشف تقييم القائمة الحمراء أن واحدة من الثدييات من كل خمسة من الثدييات الأرضية يتعرض للانقراض.

20- وقدأُشير إلى الأنواع التي تنطوي على شواغل خاصة نتيجة لأهميتها الإيكولوجية أو الاقتصادية أو الثقافية الخاصة. ففي سياق جنوب أفريقيا تتضمن أنواع الفقاريات الأرضية التي تنطوي على شواغل (وإن لم تقتصر عليها) وحيد القرن نتيجة للمستوى غير المسبوق للانتهاكات، والأنواع التي توفر الأساس للسياحة الإيكولوجية غير الاستهلاكية.

21- ويتضمن التقرير الوطني الخامس للكاميرون خطة عمل لمواجهة الانتهاكات عبر الحدود للفترة 2012-2017 التي وُضعت في مواجهة الانتهاكات غير القانونية وغير ذلك من الجرائم ضد الحياة البرية. وتتضمن هذه الخطة تدابير لضمان الموارد المالية والبشرية ومشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية خارج المناطق المحمية. وأشار التقرير الوطني الخامس لماليزيا إلى قانون حماية الحياة البرية لديه لعام 2010الذي يتضمن عدداً من الأحكام ذات الصلة بالجرائم والذي يتراوح بين متطلبات الحصول على تراخيص، وحظر بعض التصرفات داخل مناطق حماية الحياة البرية ومحتجزاتها، والقنص، والتجهيز، والتعامل مع الحياة البرية أو الإبقاء عليه دون سلطة قانونية ومختلفة أنواع الجرائم الأخرى التي تتضمن القسوة ضد الحياة البرية.

22- ومن ناحية أخرى، فإن القنص القانوني في مزارع ومحتجزات الطرائد المملوكة للقطاع الخاص يمكن أن يسهم في السلامة الاقتصادية لإدارة الحياة البرية مع منح حافز اقتصادي لحفظ الأنواع البرية وموائلها. ويؤكد التقرير الوطني الخامس لأوغندا النتائج الإيجابية من برامج القنص الرياضية بمشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في حماية الحياة البرية التي تتسرب خارج المناطق المحمية. وأشارت جنوب أفريقيا إلى أن ممارسات القنص القانونية، التي تلتزم بالإدارة المستدامة، حيث يجري سنوياً إزالة عدد محدود من الحيوانات من الأعداد المحددة لإبقاء هذه الأعداد في حالة تكاثر وفي المناطق المضمونة. وأبلغت أوغندا كذلك بأن الأعداد الكبيرة من الثدييات الكبيرة قد زاد في المناطق التي نُفذت فيها برامج القنص الرياضية. وأبلغت أوغندا كذلك عن الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية لرصد القنص المستدام وإنفاذ القوانين بشأنه وفي جنوب أفريقيا وبلدان الجنوب الأفريقي الأخرى مثل ناميبيا، يدر بيع الحيوانات التي يتم قنصها بواسطة القطاع الخاص وفقاً للقواعد المعمول بها عائدات كبيرة لسلطات الحفظ وصناعة الحياة البرية.

23- ويمكن أن تسهم أبعاد سُبل المعيشة التي تتضمن بدائل سليمة للأغذية والدخل والبقاء في أساليب الإدارة الناجحة للحياة البرية. وأبلغت ناميبيا في تقريرها الوطني الخامس أن دوائر الحفظ قد حققت أكثر من 38.3 دولار ناميبي للمجتمعات المحلية في 2012 في الوقت الذي يسرت فيه توفير 6.477 فرصة عمل و99 منشأة تعتمد على الموارد الطبيعية. وقد تحقق ذلك بالدرجة الأولى من خلال قنص المسابقات واستيعاب المنشآت وحصاد وبيع منتجات الموارد الطبيعية والحرف اليدوية.

24- وقد حددت جميع الاستراتيجيات وخطط لعمل الوطنية للتنوع البيولوجي تقريباً الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في مناطق عازلة خارج المناطق المحمية باعتبار ذلك مجال عمل يحظى بالأولوية. ويمكن أن تساعد الأهداف الواردة في إدارة الحياة البرية والمدرجة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أن تساعد في تعميم قيم التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى. فعلى سبيل المثال فإن ألمانيا لدى ربطها لأهداف استراتيجيتها الوطنية بشأن التنوع البيولوجي بأهداف أيتشي للتنوع البيولوجي تبلغ أن هدف البلد الذي يعادل جوانب في الهدف 7 من أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي يهدف إلى حماية وزيادة أعداد معظم الأنواع (وخاصة الأنواع البرية) المعتادة في المناظر الطبيعية الثقافية المستخدمة في الزراعة بحلول عام 2015. ويهدف الهدف المقابل للهدف 11 من أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي، بالنسبة لألمانية، إقامة نظام تمثيلي ووظيفي للأنواع البيولوجية المترابطة التي تغطي 10 في المائة من أراضيها وأن هذه الشبكة تخدم الحماية الدائمة لموائل الأنواع البرية باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في النظام الأوروبي للأنماط البيولوجية المترابطة. كما تستهدف عملية تعيين مرافقة الراحة ومناطق القفار بحلول عام 2020 أيضاً بالنسبة لجبال الألب وغيرها من المناطق الجبلية. واعتمدت أيضاً أهداف للإدارة الوطنية للحياة البرية بالأهداف 12 و13 و18 من أهداف أيتشي للتنوع البيولوجي.

25- وأبرزت الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في الكاميرون القيمة الاجتماعية والاقتصادية للحوم الطرائد والموارد الخشبية ودور الاستخدام العرفي المستدام بين السكان المحليين الذين يعتمدون على هذه الموارد كمصادر للدخل وأسلوب للعيش. ومن خلال قانون الغابات الصادر في 20 يناير/كانون الثاني 1994، اعتمدت حكومة الكاميرون تدابير تتيح للسكان المحليين امتلاك الموارد الحرجية على الأراضي الحكومية من خلال غابات المجتمع المحلي. وتتيح هذه العملية للسكان المحليين قطع الأشجار المستزرعة أو النمو التلقائي في غابات المجتمع المحلي الخاصة بهم. كذلك يتيح القانون للسكان المحليين إدارة الحياة البرية في مناطق القنص الخاصة بالمجتمع المحلي.

باء- المعلومات المبلغة في التقديمات

26- أصدر الأمين التنفيذي الإخطار 2013-114 (المرجع رقم SCBD/SAM/DC/CS/ac/82981، الذي يدعو فيه الحكومات والمنظمات المعنية وخاصة المجتمعات الأصلية والمحلية إلى تقديم معلومات عن خبراتهم بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية، وبشأن الاحتياجات من بناء القدرات ذات الصلة، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص بشأن: (1) الخبرات في تنفيذ التوصيات المنقحة لفريق الاتصال بشأن لحوم الطرائد (المرفق بالمقرر 25/11)، (2) المبادرات والإجراءات والخبرات ذات الصلة الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية، (3) فرص التجارة العادلة والمنصفة بالسلع والمنتجات المستمدة من الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي بموجب إدارة المجتمعات الأصلية والمحلية.وردا على هذا الإخطار، تُلقيت عشرة تقديمات من بينها

تسعة من حكومات (استراليا، بوليفيا، كندا، كولومبيا، فرنسا، هندوراس، ناميبيا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمة وشمال أيرلندا[10]) وتقديم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ترتكز على المعلومات المقدمة من مكاتبها دون الإقليمية في أفريقيا الوسطى وأفريقيا الجنوبية الشرقية, تجسد الخبرات والأنشطة التي اتخذتها الدول الأعضاء في هيئة غابات وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي.

27- ووفرت التقديمات، بأسلوب عام، معلومات عن المشاركة مع القطاع الخاص، والسياسات الوطنية والأطر القانونية، والعلم، والمعارف التقليدية والأصلية والرصد وبناء القدرات، والتدريب، والتعليم والتوعية.

المشاركة مع القطاع الخاص

28- أبرزت جميع التقديمات المتلقاة تقريباً الشراكات متعددة أصحاب المصلحة بين منظمات الحفظ، ووكالات التنمية، والهيئات الحكومية، والمجتمعات الأصلية والمحلية والقطاع الخاص إطارها الخاص بالتدخل.

29- وقد أبرزت كندا في تقديمها عن أمثلة للشراكات الفعالة بين الوكالات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات الأصلية والمحلية. وفيما يتعلق بترتيبات الشراكة الأخرى أبلغت فرنسا عن إنشاء مرصد للرصد يتعلق بالتجارة المستدامة للحياة البرية للدول الأعضاء في هيئة غابات وسط أفريقياوقد أُشير أيضاً إلى الشراكة فيما بين الوزارة الكنغولية للاقتصاد الحرجي، وصناعة الأخشاب الكنغولية وجمعية حفظ الحياة البرية بشأن متنزه نوابالي – ندوكي الوطني في الكونغو على أنه شراكة فريدة من نوعها.

30- وأكدت كولومبيا تحقيق تقدم في عملها التعاوني مع شركة بترول كولومبيا لتحسين الفهم بالطلب على أنواع الإيغوالا الخضراء واستخدامها في مختلف مناطق البلد.ونظراً لأن الإيغوالا الخضراء تستخدم في شعار الشركة، قدمت شركة البترول هذه موارد لتوليد معلومات عن الأنواع واستخدامها. وقد أبرزت هذه التجربة الجهود التي تُبذل لتكرار المبادرات بشأن الأنواع البرية الأخرى التي تستخدم في المتحصلات البروتينية أو أجزائها لاستخلاص المنتجات.

السياسات والأطر الوطنية القانونية

31- أُشير إلى استخدام الأطر القانونية لحماية وإدارة أنواع النباتات والحيوانات الهامة والدوائر الإيكولوجية في مختلف التقديمات.

32- فقد أبلغت ناميبيا عن أطرها التنظيمية بشأن استخدام الحياة البرية والتي تعترف بالحقوق الراسخة للمجتمعات الأصلية والمحلية. وقد مُنحت تصريحات لمجتمعات محلية معينة للقنص باستخدام الأسلحة التقليدية مثل القوس والسهام لضمان الاستخدام المستدام لأنواع الحياة البرية. كما أشارت ناميبيا إلى إجراءات التشغيل الموحدة الراسخة لإدارة محتجزات الحماية وغير ذلك من المنظمات المعتمدة على المجتمع المحلي مثل روابط السكان الذين يعيشون داخل المناطق المحمية.

33- وتدير ناميبيا أيضاً برامج للحفظ تعتمد على المجتمع المحلي وبدافع منه لإدراج وجهات نظر المجتمعات الأصلية والمحلية بشأن دور لحوم الطرائد في أنظمتهم الغذائية وثقافاتهم. وتتحدد حقوق الاستخدام بحسب نوع الأراضي (حرة أو مشاع) ونوع الأسوار المحيطة بهذه الأراضي. وفي مناطق الحفظ المجتمعية، حيث مُنحت المجتمعات المحلية حقوقاً مشروطة بشأن الحياة البرية، توافق وزارة البيئة والسياحة على حصص استخدام للحوم الطرائد. وعلاوة على ذلك، يتعين على مسالخ لحوم الطرائد، بحكم القانون، ومن منظور صحي، طلب ترخيص على أساس سنوي يسجل لحوم الطرائد مع نسخ من التصريح يبين مصدر هذه اللحوم. ولضمان الامتثال، ستجرى عمليات تفتيش منتظمة بواسطة موظفي وزارة البيئة والسياحة.

34- وقدمت هندوراس معلومات عن دليل تقني يجري إعداده بشأن إدارة الحياة البرية واستخدامها. وسوف يتضمن الدليل اشتراطات تنظيمية لإنشاء أراضٍلتربية الحيوانات البرية للاستهلاك والتجارة على المستويين الوطني والدولي.

35- وأشارت نيوزيلندا، في تقديمها، إلى قانونها الخاص بالحياة البرية لعام 1953[11] الذي يحمي معظم الأنواع المحلية من القنص (يمكن قنص بعضها في أوقات معينة من العام)، وتدرج قوائم بتلك التي يمكن قنصها (وهي الأنواع المدخلة بالدرجة الأولى) وينص على ضرورة الحصول على تصاريح من إدارة الحفظ للقنص على أراضي الحفظ العامةوقد أُدرج في التقديم مثال قواعد إدارة الغزلان في نيوزيلندا[12].

36- وأشار تقديم استراليا إلى قانون حماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي لديها لعام 1999 الذي يعترف بدور المجتمعات الأصلية والمحلية في حفظ تراث البيئة الطبيعية والشعوب الأصلية في استراليا واستخدامه المستدام. وفي حالات أخرى، فإن نقص التحديد الواضح لقواعد وحقوق حيازة الأراضي للحصول على الموارد الطبيعية، مثلما الحال لأراضي الماوري في

([10]) إعلان من مؤتمر لندن بشأن التجارة غير القانونية بالحياة البرية.

([11]) http://www.legislation.govt.nz/act/public/1953/0031/latest/DLM276814.html.

([12]) http://www.doc.govt.nz/Documents/about-doc/concessions-and-permits/conservation-revealed/deer-lowres.pdf.

نيوزيلندا تسبب في تحديات للمستخدمين المحليين فيما يتعلق باعتماد الممارسات المستدامة، والارتكاز على الاستخدام المستدام العرفي.

37- وأبلغت استراليا أيضاً عن وضع خطة لحماية الآطوم والسلحفاة باعتبار ذلك استجابة متعددة الوكالات لتوفير قدر أكبر من الحماية للسلحفاة البحرية والآطوم في أقصى شمال كوينتلاند، وتشمل هيئة المتنزهات البحرية لشعاب الحواجز الكبرى، ولجنة الجريمة الاسترالية والإدارات الحكومية والكومنولث للدولة. ولهذه الغاية أنشئ برنامج متخصص للحراس من السكان الأصليين للحفظ البحري على طول ساحل شمال كوينتلاند لتعزيز قدرة الإنفاذ لدى الحراس.

38- وأشار تقديم كنداإلى الاعتماد على الحياة البرية باعتبارها مصدراً للأغذية في البلد وأن جهوداً قد بذلها العديد من مجموعات السكان الأصليين للاتجار بحصاد الأنواع. وتشمل الإدارة المستدامة لحصائل الحياة البرية في كندا والاتجار بها قنص الحياة البرية في نوناغوت تحت إشراف مجلس إدارة الحياة البرية في نوناغوت. وتهدف ممارسات إدارة الحياة البرية إلى الاعتراف بالحقوق التقليدية للحصاد لقبائل النويت وإشراك النويت مع الإسهام في حفظ الحياة البرية وحماية موائلها. ويرتبط بذلك توفير فرص العمل والدخل للمقيمين في نوناغوت.

39- واقترحت بوليفيا نهجاً لإدارة النظم الحية، وأبرزت في تقديمها الجهود التي بُذلت لتفعيل النهج المشترك للتخفيف والتكيف للإدارة المتكاملة المستدامة للغابات. وقد أتاحت بوليفيا، بموجب نهج النظم الحية، للمجتمعات الأصلية والمحلية إدرار السلع والمنتجات التي يمكن أن تتضمن آليات تعتمد على السوق لإدرار الدخل. وقد حققت تجربة بوليفيا العديد من الدروس المستفادة بشأن حفظ الفيكونا واستخدامها المستدام والاتجار بألياف الفيكونا في الأسواق الوطنية والدولية.

40- وأبلغت كولومبيا عن التقدم الذي تحقق استناداً إلى دراسة تحليلية بشأن الصكوك السياساتية ذات الصلة باستخدام الحياة البرية وتحديد الاعتبارات الهامة في إدارتها. وكشف التحليل عن وجود ثغرات ترتبط بمحدودية الاستدامة والتدابير السياسية بشأن الرقابة الفعالة على التجارة. وتقوم كولومبيا أيضاً بتنقيح إطارها المعياري بشأن الاستخدام القانوني والمستدام وتضع سياسة وطنية بشأن الحياة البرية. كما أبلغت كولومبيا عن القواعد التقنية الرامية إلى معالجة المشكلات الصحية والاستخدام غير المنظم في أجزاء معينة من البلد.

41- وأشارت كولومبيا أيضاً إلى مساهماتها في العمليات السياساتية العالمية بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والخيارات البديلة لسُبل العيش في إطار الاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية بالأنواع المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وقد حشدت خبرة كولومبيا على المستوى العالمي مناقشات على المستوى الوطني لتعديل الأطر السياسية والتنظيمية التي تستهدف تيسير الفرص للمجتمعات الأصلية والمحلية على الاستخدام المستدام للحياة البرية.

العلم والمعارف التقليدية والأصلية ورصدها

42- أشارت كولومبيا، في تقديمها، إلى دراسة وطنية لرصد مستويات حصاد لحوم الطرائد واستهلاكها ومساهماتها في الأمن الغذائي، وقدمت معلومات خط أساس يستخدم كمرجع للإدارة المستدامة لموارد الحياة البرية لتوفير الاستنارة لعمليات السياسات والتخطيط المحسنة. وقد ساعد هذا التحليل على تحديد إطار عملي لرصد لحوم الطرائد ومساهماتها في رفاهة البشر. كما ساعد في تحديد تأثيرات الحصاد غير المستدام للحوم الطرائد وتجارتها على المجتمعات الأصلية والمحلية وسُبل عيشها. ونظمت حلقات عمل لمعالجة بدائل سُبل العيش وتجاربها في منطقتين من كولومبيا (أورينو كويا ومنطقة كولومبيا – فنزويلا في الأمازون). وقد تركزت الدراسات التي أجرتها منظمة تروبينبوس الدولية على الأبعاد المحلية لخيارات العيش البديلة استناداً إلى المعارف المحلية.

43- وقد ساعدت هذه الجهود التي بذلتها كولومبيا في استرعاء الاهتمام إلى الدور الرئيسي للحوم الطرائد في رفاهة البشر في مختلف المناطق الاجتماعية والجغرافية في البلد. كما وضعت الآليات الرامية إلى تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمعات الأصلية والمحلية في منطقتي أولوكويا ومنطقة الأمازون في كولومبيا حيث وفرت فهماً أفضل للدور الذي تضطلع به الحياة البرية في النظم الغذائية والثقافات الخاصة بالكثير من السكان المستضعفين فضلاً عن تأثيرات الاستخدام غير المستدام للحوم الطرائد على سُبل العيش والممارسات التقليدية.

44- وقامت وزارة البيئة والسياحة في ناميبيا أيضاً بتعزيز قدرتها على رصد مستويات حصاد لحوم الطرائد في كافة أنحاء البلد. وفي حين أن الإحصاءات الوطنية عن الاستهلاك لم تتوافر بعد، جمعة ناميبيا بيانات عن عدد الأنواع التي تم قنصها للحصول على لحوم الطرائد في سنة معينة.

بناء القدرات، والتدريب، والتعليم والتوعية

45- اعترفت بعض التقديمات بأهمية توفير المعلومات عن تأثيرات إدارة لحوم الطرائد في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن ممارساتهم الشرائية.وتضطلع أيضاً اللغات المحلية والتقاليد والتاريخ بدور محوري في تصميم أي حملة للتوعية العامة. وبذلت كولومبيا جهوداً متسقة لتحقيق التوعية والاعتراف بالأراضي الجماعية وتلك التي تنحدر من أصول أفريقية وأن تدرج معارفها الثقافية في عمليات الاستخدام المستدام. وقد استخدمت الحوارات بين الثقافات لمعالجة الإدارة المستدامة لاستهلاك الحياة البرية من خلال مبادئ توجيهية اجتماعية وتشاركية.

46- وعلاوة على ذلك ،ساعدت وسائط الإعلام العالمية في ترتيب تغطية صحفية وصلت إلى طائفة عريضة من الأفراد. وقد شددت نتائج مؤتمر لندن بشأن التجارة غير القانونية في الحياة البرية الذي عُقد في لندن من 12 إلى 13 فبراير/شباط 2014، مثلاً، على المستوى الكبير والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعوقة التي تسببها التجارة غير القانونية في الحياة البرية. ودعا المؤتمر الدولي إلى العمل معاً لاستثارة الوعي وتغيير السلوك لضمان جهود الخفض من ناحية العرض والطلب على منتجات الحياة البرية غير القانونية. كما حث المؤتمر على بذل الجهود لتجريم انتهاكات وتهريب الحياة البرية وما يتصل بذلك من جرائم وتعزيز عملية إنفاذ القانون. وفيما يتعلق بالعمل الذي تضطلع به الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، دعا المؤتمر إلى زيادة قدرات المجتمعات المحلية على متابعة فرص سُبل العيش المستدامة واستئصال الفقر من خلال الترويج للشراكات المبتكرة لحفظ الحياة البرية من خلال مسؤوليات الإدارة المشتركة.

47- وفيما يتعلق ببناء القدرات يجري في ناميبيا تزويد المجتمعات المحلية بمختلف أنواع التدريبات مثل مسك الدفاتر، وإدارة الحياة البرية، وإدارة المياه، والحرف اليدوية، وتنظيم مسابقات الطرائد، وإدارة السياحة ضمن جملة أمور.

48- وجرى أيضاً دعم مبادرات بناء القدرات الرامية إلى خفض الانتهاكات من خلال المنظمات الدولية والحكومية. فعلى سبيل المثال تنفذ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع هيئة الغابات والحياة البرية في وسط أفريقيامشروعاً بشأن إدارة الحياة البرية وقطاع لحوم الطرائد في وسط أفريقيا. وقد صُمم المشروع لمعالجة الانعدام الحالي لنظم إدارة موارد الحياة البرية والقيود التي تواجه تنفيذ أهداف إدارة الحياة البرية في الأطر الشرعية وتحديد استراتيجية دون إقليمية لتعزيز الاستخدام المستدام للحياة البرية في حوض الكونغو. وقد نُظمت مشاورة للخبراء بشأن وضع استراتيجية لإدارة الحياة البرية في وسط أفريقيا عُقدت في برازافيل في يناير/كانون الثاني 2014.

49- وقدم المكتب دون الإقليمي لأفريقيا الجنوبية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدعم لوضع تقرير للخبراء بشأن لحوم الطرائد في إقليم جماعة التنمية للجنوب الأفريقي بقيادة منظمة بانتيرا بالتعاون مع جمعية حفظ الحياة البرية، وجمعية علم الحيوان في لندن ومنظمة بانتيرا.وقُدم التقرير المعنون "القنص غير القانوني والتجارة بلحوم الطرائد في منطقة السافانا الأفريقية: الدوافع، والتأثيرات، والحلول في معالجة المشكلة" [13] لبلدان جماعة التنمية للجنوب الأفريقي في حلقة عمل إقليمية بشأن لحوم الطرائد عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2012. وأعد الاجتماع مجموعة من المبادئ الإرشادية لمعالجة الاستخدام والتجارة غير القانونية في اللحوم البرية في الإقليم.[14]

50- وتشمل الأنشطة التي تنفذ في وسط أفريقيا بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وضع استراتيجية وطنية بشأن إدارة الصراع بين البشر والحياة البرية في الغابون التي وافقت عليها حكومة الغابون في أكتوبر/تشرين الأول 2012. وارتكازاً على هذه الخبرات، أُعدت للإقليم الفرعي مجموعة أدوات مكيفة عن إدارة الصراع بين البشر والحياة البرية، مع مشاركة الكاميرون والغابون والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية في مرحلة اختبار مجموعة الأدوات. وقد وضعت أنشطة أخرى ضمن إطار مشروع لمرفق البيئة العالمية بشأن "الإدارة المستدامة للحياة البرية وقطاع لحوم الطرائد في وسط أفريقيا". ويركز المشروع على وضع أدوات للإدارة التشاركية للحياة البرية.طن متري أُبلغ عن الجهود التي تبذل لإدراج خطة التسليم المنقحة لهيئة الغابات والحياة البرية لوسط أفريقيا، وبرنامج العمل لهذه الهيئة بشأن الغابات ومنتجات الحياة البرية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية والفريق العامل المعني بالمناطق المحمية والحياة البرية.

51- وكانت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية تقدم الدعم أيضاً للبلدان المنتجة للأخشاب المدارية لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات وحفظ التنوع البيولوجي في الغابات المدارية. وتشمل الأنشطة التي قدمت لها هذه المنظمة الدعم العمل لخفض تأثيرات إدارة الغابات على الحياة البرية بامتيازات الغابات وحولها والترويج لممارسات الحصاد المستدامة فيما بين السكان المحليين.

52- كان معهد هامبورد الكولومبي ينفذ، بدعم مالي من مرفق درع غويانا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً عن المعارف التقليدية والحوكمة في أدغال ماتافين.[15]. وقام المشروع بتنمية القدرات المحلية على الرصد والبحوث وتوفير الدعم للاستخدام العرفي والتقليدي للتنوع البيولوجي وآلية مالية لحشد الإجراءات لحفظ النظم الإيكولوجية ولتنمية المجتمعات المحلية. وقد أُدرجت توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم الطرائد في هذه الحالات حيث وفر تبادلاً للخبرات، والدروس المستفادة لمبادرات مع المجتمعات المحلية.

جيم- الاستنتاجات

53- تبين التقارير الوطنية الخامسة التي قُدمت قبل 28 ابريل/نيسان 2013 خبرات بعض الأطراف في الإدارة المستدامة للحياة البرية. واضطلعت الأطراف بطائفة من الأنشطة يتجسد الكثير منها في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي الخاصة بالأطراف. وتشمل الأنشطة المبلغة الحفظ والغابات على مستوى المجتمع المحلي وبرامج القنص المنظمة

([13]) http://www.panthera.org/sites/default/files/bushmeat%20report%20v2%20lo.pdf

([14]) تقديم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة استجابة للإخطار 2013-114.

([15]) تقديم من كولومبيا استجابة للإخطار 2013-114.

والترويحية، والجهود التي تُبذل لمكافحة الانتهاكات والتجارة غير القانونية والتدابير الخاصة بالاستخدام المستدام للموارد البيولوجية فضلاً عن الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية الأخرى لإدارة الحياة البرية.

54- ووفرت التقديمات من الأطراف والمنظمات معلومات وأمثلة على الأساليب الجيدة بشأن الاشتراك مع القطاع الخاص والسياسات الوطنية والأطر القانونية والعلم والمعارف التقليدية والأصلية والرصد وبناء القدرات والتدريب والتعليم والتوعية.

55- وقد توعز الأمثلة المقدمة من الأطراف والمنظمات ببذل جهود من جانب الأطراف الأخرى لتنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم الطرائد على النحو الوارد في المرفق بالمقرر 25/11 وخاصة التوصيات المتعلقة بإشراك القطاع الخاص والصناعات الاستخراجية، والحقوق والحيازة، والمعارف التقليدية، واستعراض السياسات والأطر القانونية الوطنية، والعلم، والمعارف التقليدية والأصلية والرصد وبناء القدرات والتدريب والتعليم والتوعية. وينبغي، لإجراء تجميعات للخبرات في المستقبل بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية، مواصلة الجهود للاضطلاع باستخلاص خبرات ووجهات نظر المجتمعات الأصلية والمحلية.